HUMAN RIGHTS WATCH

# "لهذا أصبحنا ناشطات"

## العنف ضد النساء المثليات، ومزدوجات التوجه الجنسي، والكوير، والأشخاص غير المقيدين بالثنائية الجندرية

# ملخص

"تُستهدف النساء الكوير بمظاهر عنف محددة، حتى عندما لا نجاهر بمثليتنا. نحن "ماتشورّا"، والتي تعني مسترجلة بالإسبانية. نقوم بأشياء لا تعجب الرجال؛ فأنا مثلا، أنا أحب قيادة شاحنتي. أصدقائي يستقلّونها معي. وهو أمر لا يعجب الرجال، لأنه يعني أنني مستقلة، وأنني لست بحاجة إليهم. لست متأكدة مما إذا كانت هذه سمة خاصة بالنساء الكوير، لكننا لا نسعى إلى الحصول على موافقة الرجال عندما نعمل معهم في تجمعات الناشطين. إذا لم نسعَ إلى استرضائهم، فهم يصفوننا بأننا عنيفات. نحن نُغضب الرجال".[1]

- صوفيا بلانكو، مدافعة عن أراضي السكان الأصليين، المكسيك.

"أعتقد أن بإمكان قصة امرأة كوير تغيير مصير من سيأتي بعدها. لهذا السبب وافقت على التحدث إليكم، لأخبركم بما حدث".[2]

- أماني، ناشطة وكاتبة مثلية، تونس

في يونيو/حزيران 2021، أنهت صديقة أماني الحميمة علاقتهما. قالت أماني لـ هيومن رايتس ووتش إنه خلال الأشهر التي سبقت الانفصال، كان والدا صديقتها "يرفضان السماح لها بمغادرة المنزل" و"يدفعانها إلى الزواج برجل".[3] نجحا في ذلك في نهاية المطاف، وانفصلت المرأة عن أماني. لكنها "ليست المرة الأولى" التي تنفصل فيها أماني عن امرأة في حياتها، كما تضيف، وذلك بسبب "الحقيقة البسيطة والمزعجة المتمثلة في أنه، بما أنني لستُ رجلا، فأنا لست شريكة أليق بالمرأة التي أحب".

ذكرت أماني، في أثناء حديثها إلى هيومن رايتس ووتش، مرة واحدة فقط المعاملة الموثقة جيدا[4] في تونس[5] للعنف ضد المثليين/ات ومزدوجي/ات التوجه الجنسي وعابري/ات النوع الاجتماعي (مجتمع الميم).[6] دار معظم الحديث حول كتاباتها وحياتها العاطفية.

تعرف أماني أنها، لكونها مثلية، فهي معرضة لخطر العنف الجسدي، والتحرش الجنسي، والاعتقال التعسفي على يد الشرطة في تونس. وقد مرّت بهذه الانتهاكات الثلاث بالفعل. إلا أن ممارسات الزواج القسري، ومع أنها تتلقى اهتماما أقل بكثير من وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية حول العالم أيضا، تضر بحقوق النساء الكوير وحريتهن وفرصهن في الفرح، وهو انتهاك مباشرة للقوانين الدولية لحقوق الإنسان التي تحمي

---

[1] مقابلة فيديو لـ هيومن رايتس ووتش مع صوفيا بلانكو، امرأة كوير ومدافعة عن أراضي السكان الأصليين، المكسيك. 8 أغسطس/آب 2022.

[2] مقابلة فيديو لـ هيومن رايتس ووتش مع أماني، ناشطة وكاتبة مثلية، تونس. 15 يوليو/تموز 2022.

[3] مقابلة فيديو لـ هيومن رايتس ووتش مع أماني، ناشطة وكاتبة مثلية، تونس. 15 يوليو/تموز 2022. للاطلاع على قصة أماني، يرجى الاطلاع على القسم الثالث.

[4] "تونس: اعتداء على مدير جمعية لحقوق مجتمع الميم"، هيومن رايتس ووتش، 28 أكتوبر/تشرين الأول 2021. https://www.hrw.org/ar/news/2021/10/28/380255

[5] "تونس: الشرطة تعتقل نشطاء "مجتمع الميم" وتستخدم العنف ضدهم". هيومن رايتس ووتش. 23 فبراير/شباط 2021. https://www.hrw.org/ar/news/2021/02/23/377958

[6] "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منطقة قاسية للعابرين/ات جندريا". هيومن رايتس ووتش 8 أبريل/نيسان 2022. https://www.hrw.org/ar/news/2022/04/08/tough-territory-transgender-people-middle-east-and-north-africa

الحق في الموافقة الحرة والكاملة على الزواج.[7] وبحسب أماني، فإن النساء الكوير اللواتي تعرفهن "إما أُجبرن على الزواج برجال، أو انفصلن عن حبيبات أُجبرن على الزواج برجال. يحدث هذا في كل مكان، وبات جزءا من حياتنا".

ترددت كلماتها على ألسنة نساء أخريات من مجتمع الكوير[8] حول العالم، ممن تحدثن إلى هيومن رايتس ووتش وكن متأثرات بزيجات برجال لم يرغبن بهم، ولا يمكنهن تركهم، كما هو الحال في إندونيسيا وملاوي وقيرغيزستان. أُجبرت ليليا، مؤسِّسة منظمة لحقوق الكوير في قيرغيزستان، على الزواج من رجل عندما كانت في الـ19 من عمرها. تعرضت أسانتي، وهي امرأة مثلية في ملاوي، لاعتداءين جسديين على يد زوج شريكتها مزدوجة التوجه الجنسي، والتي ترغب في الطلاق إنما ليس لديها ما يكفي من المال للحصول عليه. تقول دالي، وهي ناشطة شابة مزدوجة التوجه الجنسي في إندونيسيا، إن مجتمعها فقد "عشرات المرشدات الكوير ممن ضُغط عليهن للزواج برجال".[9]

تندر عمليات التوثيق للزواج القسري بين رجال غيريي التوجه الجنسي ونساء كوير. في العام 2019، نشرت مجموعة نسوية للكوير، تدعى "موجودين"،[10] فيلما إبداعيا مدته ثلاث دقائق باسم "لوقتاش؟"[11] وفيه يتم تزيين امرأة تونسية وتهيئتها لزواجها (المرتّب ضمنيا) برجل، لكنها تهرع خارجةً من المنزل في منتصف الفيديو لتقول للكاميرا، "أنا أحب أحدا... وهي ليست رجلا".

هذا الفيلم نادر من نوعه. إذ إنه في تونس، وفي أماكن أخرى، تندرج الأبحاث حول الزواج القسري[12] والسياسات المتصلة به إلى حد كبير ضمن الأبحاث الأعم حول حقوق المرأة[13] وحقوق الطفل،[14] فضلا عن أن تلك الأبحاث نادرا ما تعترف صراحة بوجود مجتمع الكوير.[15] ومن النادر أيضا أن تتطرق المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والحكومات وواضعي السياسات، ومن يعملون على إنهاء الزواج القسري، إلى قضايا التوجه الجنسي أو الزواج القسري للنساء الكوير *تحديدا*. كما أن الافتراض في الدراسات والسياسات المتصلة بالزواج القسري، القاضي بأن الزوجين لديهما توجه جنسي غيري، دون تحليل كيف يتسبب الزواج بالإكراه في جعل من المستحيل، وحتى من الخطير، على الزوجة الكوير عيش حياة الكوير.

---

[7] "اتفاقية الرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج." 7 نوفمبر/تشرين الثاني 1962. https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-consent-marriage-minimum-age-marriage-and

[8] مجتمع الكوير أو النساء الكوير هو اختصار لـ"النساء المثليات، ومزدوجات التوجه الجنسي، والكوير". يشمل المصطلح النساء ذوات الهوية الجندرية غير المعيارية، والنساء التراس (عابرات النوع الاجتماعي)، والرجال الترانس (عابرو النوع الاجتماعي)، والأشخاص غير المقيدين بالثنائية الجندرية، والأشخاص من الأنواع الاجتماعي الأخرى الذين يعتبرون أنفسهم مثليين أو ثنائيي التوجه الجنسي أو كوير.

[9] للاطلاع على قصة دالي، انظر القسم التاسع. الحق في الصحة.

[10] L'initiative Mawjoudin pour l'égalité. https://www.mawjoudin.org

[11] "لوقتاش؟ [حتى متى؟] – موجودين. 18 مايو/أيار 2019. https://www.youtube.com/watch?v=YgNGSuVpTEk

[12] A/75/262. تقرير الأمين العام. "مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري". https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N20/197/92/PDF/N2019792.pdf?OpenElement

[13] انظر على سبيل المثال "Marriage and Divorce in Tunisia: Women's Rights". AWID. 10 سبتمبر/أيلول 2010. https://www.awid.org/news-and-analysis/marriage-and-divorce-tunisia-womens-rights

[14] انظر مثلا "2020 Country Reports on Human Rights Practices: Tunisia"، U.S. Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor. Department of State. https://www.state.gov/reports/2020-country-reports-on-human-rights-practices/tunisia/

[15] للاطلاع على المراجعة والتحليل الكاملين للأدبيات، انظر القسم الثالث.

وفقا لمقابلات أجرتها هيومن رايتس ووتش مع 66 من الناشطين والباحثين والمحامين والقادة لحركات من مجتمع الكوير في 26 دولة، بين مارس/آذار وسبتمبر/أيلول 2022، أن الزواج القسري هو واحد من 10 مجالات رئيسية لانتهاكات حقوق الإنسان هي الأكثر تأثيرا على حياة النساء الكوير. حددت هيومن رايتس ووتش هذه المجالات العشرة على أنها الأكثر حاجةً إلى تقصٍّ فوري، ومناصرة، وإصلاح للسياسات. ويستكشف هذا التقرير كيف يؤثر حرمان أفراد مجتمع الكوير من حقوقهم في هذه المجالات على حياتهن، ويضر بقدرتهم على ممارسة حقوقهن المعترف بها تقليديا بشكل أكبر كنساء وكأفراد في مجتمع الميم:

- الحق في الموافقة الحرة والكاملة على الزواج؛
- الحق في الأرض، والسكن، والملكية؛
- التحرر من العنف على أساس التعبير الجندري؛
- التحرر من العنف والتمييز في العمل؛
- حرية التنقل والحق في الظهور في الأماكن العامة من دون خوف من العنف؛
- الحق في الأمومة وفي تكوين أسرة؛
- حق اللجوء؛
- الحق في الصحة، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية، والإنجابية، والنفسية؛
- نيل الاعتراف والحماية كمدافعات عن حقوق الإنسان؛
- الوصول إلى العدالة.

سعى هذا التحقيق إلى تحليل كيف، وفي أي ظروف، تُنتهك حقوق أفراد مجتمع الكوير، مع التركيز على هوية الكوير باعتبارها الشرط الأساسي لإدراج الفرد في التقرير. كان من البديهي شمل الأشخاص ذوو/ات هوية جندرية غير معيارية، وغير المقيدين بالثنائية الجندرية، وعابري/ات النوع الاجتماعي الذين يعرّفون أنفسهم على أنهم كوير. لكن في الوقت ذاته، إحدى نتائج التقرير الرئيسية كانت أن الفئتين الثابتتين "ذوي الهوية الجندرية المعيارية" و"عابري/ات النوع الاجتماعي" غير مناسبتين لتوثيق انتهاكات حقوق النساء الكوير، وحركاتهن، ونضالهن من أجل العدالة. وكما سيتبين في هذا التقرير، يتحمل الأفراد الذين حُددوا على أنهن إناث عند الولادة عبء التوقعات التي يلعب الجندر دورا كبيرا فيها، والتي تتضمن الزواج برجال ذوي هوية جندرية معيارية وإنجاب الأطفال منهم، فضلا عن تعرض هؤلاء النساء لطيف واسع من العقوبات في حال تقاعسنَ عن تلبية هذه التوقعات أو رفضنها. تتعمد العديد من النساء الكوير إقصاء الرجال ذوي الهوية الجندرية المعيارية من حياتهن الشخصية، والعاطفية، والجنسية، والاقتصادية. هكذا، فإن هوية النساء الكوير نفسها هي *عبور* يتخطى المعايير التي يرسمها *النوع الاجتماعي*. قد يُعرّف الفرد/المرأة الكوير نفسه/ا على أنه/ا عابر/ة للنوع الاجتماعي بحسب المفهوم الشعبي، إلا أن حدود "ذكر-أنثى" الجندرية الصارمة (والتي غالبا ما تُفرض بالعنف)، هي حدود تعيش خارجها أصلا النساء الكوير، بغض النظر عن هويتهن الجندرية، قد تساعد في تفسير لماذا التقسيم الذي يُزعم أنه واضح بين فئتي "ذوي الهوية الجندرية المعيارية" و"عابري/ات النوع الاجتماعي" لا يفي بالغرض بالنسبة للعديد من مجتمعات النساء الكوير. ويستهدف هذا التقرير استكشاف هذا الواقع والارتقاء به عوضا عن إنكاره.

## ما بعد النساء ومجتمع الميم

وجدت المراجعات المكتبية والمقابلات التي أُجريت لهذا التقرير أنه عندما تتم مناقشة وتوثيق العنف الذي مر به مجتمع الكوير، غالبا ما تكون تلك الانتهاكات جزءا من نقاش أوسع حول الانتهاكات التي يمر بها مجتمع الميم أو، بشكل أقل حدوثا، جزءا من انتهاكات حقوق المرأة. يقدم هذا الإطار المفاهيمي النساء الكوير كمجرد تنوع في موضوع ليس مصمما لهن. يمعن ذلك في تهميشهن لسببين رئيسيين:

- *غالبا* ما تتناول السياسات والبحوث التي تركز على "حقوق المرأة" القضايا المذكورة أعلاه، ولكنها *نادرا* ما تتطرق صراحة إلى النساء الكوير كصاحبات حق، أو تحلل كيف أن تجاربهن الفريدة مع العنف تستدعي سن قوانين، وسياسات، وبروتوكولات محددة أكثر لحمايتهن. تحديدا، الأبحاث والسياسات المتصلة بحقوق المرأة في قضايا الزواج القسري وحقوق الملكية تفترض أن النساء عموما هن غيريات التوجه الجنسي، ويقعن على أحد طرفي النمط الجندري الثنائي، ونادرا ما يتطرق إلى الانتهاكات التي تتعرض لها نساء الكوير.

- في الوقت ذاته، ثمة *احتمال أكبر* أن تسمي البحوث والسياسات المتعلقة بحقوق مجتمع الميم النساء الكوير صراحةً على أنهن صاحبات حقوق وضحايا. إلا أن هذه البحوث والسياسات *أقل احتمالا* بكثير أن تتطرق إلى القيود المجتمعية والقانونية الأوسع ضد الأشخاص الذين حُددوا على أنهن إناث عند الولادة، ما يحول بدوره دون تمتعهن بالتقدّم الحاصل في "حقوق مجتمع الميم".

وقد نشر "المنتدى الاقتصادي العالمي" في العام 2017 مقالا بعنوان "ما تحتاجون إلى معرفته بشأن مجتمع الميم في 11 خريطة".[16] يشمل الدليل السريع المرمّز بالألوان الأوضاع القانونية، والحماية، والمحظورات لحقوق مجتمع الميم، بما في ذلك خرائط توضح أين يتم تجريم المثلية الجنسية، والمساواة في الزواج، وتغيير الجندر قانونيا، والتبني القانوني، والحماية من التمييز على أساس التوجه الجنسي أو الهوية الجندرية، وحظر التمييز في الإسكان، وحظر الخدمة العسكرية والتبرع بالدم، والمساواة في "سن الرشد للعلاقة الجنسية المثلية".[17]

النهوض بهذه القضايا الحقوقية ضروري، إنما غير كافٍ للاعتراف الكامل بحقوق أفراد ومجتمع الكوير. قد يكون لإلغاء تجريم الممارسات الجنسية المثلية، على سبيل المثال، تأثير بالكاد يُذكر على حياة امرأة كوير في بلد تمنعها فيه القوانين والسياسات المتحيزة جنسيا من وراثة ممتلكات والديها، أو استئجار شقة من دون إذن ولي أمر ذكر، أو الحصول على طلاق من زواج أُكرهت عليه.

ما زالت المفاهيم المعيارية لحقوق مجتمع الميم لا تدمج بكفاءة بعد المجالات الأساسية لتقصي حقوق المرأة والعمل السياسي، مثل الزواج القسري للنساء والفتيات، وحقوق ملكية المرأة، وحريتهن في التنقل. بعبارة أخرى، لا تعتبر القيود الأساسية المفروضة على حرية المرأة واستقلاليتها وتمكينها الاقتصادي، متصلة بتطور حقوق مجتمع الميم عموما، لكنها غالبا ما تكون في الوقت ذاته عوائق رئيسية أمام حقوق مجتمع

[16] What you need to know about LGBT rights in 11 maps [11 خريطة تقدم لك ما تحتاج إلى معرفته حول حقوق مجتمع الميم]. World Economic Forum. 1 مارس/آذار 2017. https://www.weforum.org/agenda/2017/03/what-you-need-to-know-about-lgbt-rights-in-11-maps/

[17] السابق.

الكوير. ثمة فرصة هائلة لتحقيقات مستقبلية في مجالات الحقوق التي يغطيها هذا التقرير بهدف تحسين حقوق مجتمع الكوير وحياتهم.

بالإضافة إلى العدد المتزايد من النساء الكوير اللواتي يتم مقابلتهن أو استشارتهن بخصوص اقتراحات لأبحاث مستقبلية حول مجتمع الميم أو النساء، يجب أن تركز موضوعات البحث *عمدا* على القضايا التي تقول عنها نساء مجتمع الكوير إنها تؤثر بشكل أكبر على حياتهن (الأقسام من 3 إلى 10)، وهو ما سيسمح بإجراء تحليل أعمق وأكثر تعقيدا حول كيف، وفي أي ظروف، تُنتهك حقوق مجتمع الكوير، وكيف تتقاعس الدول، بطرق عديدة، عن منح النساء الكوير حقوقهن.

السياسة والتوصيات

بالتوازي مع هذه الفجوات في الأبحاث، وجدت "هيومن رايتس ووتش" نقصا واضحا في القوانين والسياسات التي تسمى صراحةً النساء الكوير على أنهن صاحبات حقوق في المجالات التسعة التي يغطيها التقرير. يشكل هذا النقص في الحماية القانونية و"الإخفاء" المفتعل للنساء الكوير في القوانين الوطنية والدولية عوائق ملحوظة أمام قدرتهن على الوصول إلى العدالة.[18]

كما وجد هذا التقرير أن الفجوات فيما يتعلق بالأبحاث حول مجتمع الكوير مؤثرة، لكونها تقود – وتحركها – منظومة من الفجوات المترابطة فيما بينها: نقص البحث في الخروقات والانتهاكات لحقوق أفراد مجتمع الكوير؛ وغياب قوانين وسياسات تحمي على نحو صريح حقوق مجتمع الكوير؛ والحواجز التي تحول دون وصول ضحايا الانتهاكات الحقوقية من مجتمع الكوير إلى العدالة؛ ونقص التمويل للحركات التي يقودها مجتمع الكوير.[19]

ويُلقى بالملامة في هذه الفجوات على الحكومات والجهات المانحة كأصحاب مصلحة ممن كان يتوجب عليهم اتخاذ خطوات أكثر تحديدا لمعالجة هذه المشاكل بهدف حماية أفراد مجتمع الكوير من حياة ملؤها العنف والتمييز. والتوصيات الرئيسية هي:

- ينبغي للحكومات صياغة قوانين، وسياسات، وبروتوكولات تحمي صراحة حقوق الأفراد الكوير. ينبغي للسلطات أيضا إصلاح أنظمة السيطرة الأبوية، بما في ذلك قوانين وسياسات وممارسات ولاية الرجل؛ وقوانين الملكية والميراث التمييزية؛ وباقي القيود المفروضة على استقلالية المرأة وحركتها وحريتها، والتي تحد جميعها وصول الأفراد الكوير إلى الحقوق الأخرى المتصورة تقليديا لأفراد "مجتمع الميم".

- ينبغي للمانحين تمويل الحركات التي يقودها مجتمع الكوير، عوضا عن السعي إلى تمويل تلك التي تعمل فقط على "حقوق مجتمع الميم" المتصورة بشكل معياري. وينبغي لهذا التمويل أن يظهر بطريقتين: 1) تمويل المجموعات بقيادة مجتمع الكوير، والتي تعمل على قضايا الأرض، وحقوق

[18] انظر القسم 12. العدالة.

[19] عمل تقرير صدر عام 2020 عن Mama Cash and Astraea لأول مرة وبطريقة عالمية ومتعمقة على تفحّص النقص الحاد في التمويل والاهتمام الإنساني المولى للحركات التي يقودها مجتمع الكوير. لا يسعى تحقيق هيومن رايتس ووتش، بناءً على ما سبق، إلى العمل على إعادة إنتاج تلك النتائج، بل يستند إليها ويبني عليها، ويركز فقط على "المنظومات" الثلاثة الأخرى اللازمة من أجل إصلاح مجتمع الكوير: البحث والسياسة والحواجز للوصول إلى العدالة. انظر "Funding Challenges :Background" (هذا التقرير) و" Vibrant yet Under-Resourced – The State of Lesbian, Bisexual & Queer Movements،" Mama Cash and Astraea. 22 يونيو/حزيران 2020. fundlbq.org.

السكان الأصليين، والبيئة، والاستجابة الإنسانية، وحقوق الإعاقة، والزواج القسري، والنساء الكوير اللواتي يعشن في فقر. سيساهم ما سبق في مساعدة نشطاء مجتمع الكوير على توثيق ومناصرة الانتهاكات المتعددة التي تتعرض لها مجتمعاتهن، وكذلك عقد تحالفات تساعدهن في التغلب على الحواجز الهيكلية التي يواجهنها في الوصول إلى العدالة. 2) تمويل الحركات التي يقودها مجتمع الكوير، والتي تعمل خصيصا من أجل حقوق ذلك المجتمع، والتأكد من عدم الضغط على متلقي المنح لتوسيع نطاق عملهم لاستيعاب المفاهيم المعيارية الأوسع لـ"حقوق مجتمع الميم".

- ينبغي للباحثين إجراء تحقيقات هادفة حول كيف أن القيود المفروضة على حرية المرأة واستقلاليتها تعرقل النهوض بحقوق مجتمع الميم. ينبغي إجراء هذا البحث بالشراكة مع منظمات مجتمع الكوير لإنتاج معارف حول العنف المحدد الذي يتعرضون له. وهو ما يقدم الأساس المعرفي لتحديد التغييرات القانونية وتلك المتصلة بالسياسات التي ستدعم بشكل أفضل السلامة، والعدالة، والحقوق للنساء الكوير في سياقات معينة، بما يتخطى تلك المحددة في هذا التقرير.

الزواج بالإكراه (القسم الثالث)

كانت الغيرية الإجبارية في التوجه الجنسي، والضغط من أجل الزواج برجال، وممارسات الزواج القسري أكثر الانتهاكات التي ذكرها على نحو متكرر أفراد مجتمع الكوير الذين تمت مقابلتهم من دول مثل تونس، ولبنان، وكندا، وإندونيسيا، وكينيا، وقيرغيزستان، وملاوي، والمكسيك، وبولندا، وسريلانكا، وتنزانيا، وأوكرانيا. ثمة حاجة فورية إلى صياغة قوانين وسياسات وبروتوكولات تحمي صراحة أفراد مجتمع الكوير من ممارسات الزواج القسري أو الزواج بالإكراه. ذكر من تمت مقابلتهم وقوع انتهاكات، مثل الزواج القسري كممارسة لتغيير التوجه الجنسي؛ والعقاب الأسري لعدم الامتثال لمؤشرات الغيرية في التوجه الجنسي في مرحلة البلوغ؛ والاعتداء النفسي والإذلال كتكتيكات إخضاع؛ ومعاملة النساء غير المتزوجات أو المطلقات من نساء مجتمع الكوير كطفلات؛ والعنف ضد شريكات النساء الكوير المتزوجات برجال.

ينبغي للدول وضع خطط عمل وطنية لإنهاء ممارسات الزواج القسري وزواج الإكراه تُدرج صراحةً نهجا تقاطعيا للقضاء على جميع أشكال ممارسات تحويل التوجه الجنسي، والتعاون مع منظمات مجتمع الكوير المحلية والوطنية والتجمعات غير المسجلة في كل مرحلة من مراحل وضع المفاهيم، والصياغة، والتنفيذ. ينبغي للحكومات ضمان أن القانون يعاقب على الترهيب والانتقام العنيفين ضد الأشخاص الذين يرفضون الزواج، وتلقّي الضحايا خدمات قانونية وطبية ونفسية اجتماعية ملائمة ومراعية للجندر، وحساسة للتوجه الجنسي والتعبير والهوية الجندرية. أخيرا، ينبغي للدول إنهاء قوانين الطلاق التمييزية، التي تسهل جدا على الرجل تطليق زوجته مقارنة بسعي المرأة للطلاق والذي يؤدي إلى الإضرار بالنساء اللواتي يرغبن في ترك أزواجهن من دون خوف من العقاب أو العنف أو فقدان الوصاية على الأطفال.

حقوق الملكية (القسم الرابع)

بحسب الدراسات الأخيرة لمجموعة البنك الدولي، يضع اثنان على خمسة من بلدان العالم قيودا على حقوق ملكية المرأة،[20] وفي 44 دولة، لا تتمتع الأرامل الإناث بذات الحقوق في وراثة الأصول مقارنةً بالأرامل

[20] Nayda L. Almodóvar-Reteguis and Nisha Arekapudi . "Women's property rights are the key to economic development" ،World Bank . 24 فبراير/شباط 2020. https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/womens-property-rights-are-key-economic-development.

الذكور.[21] ثمة نقص مزمن في الأبحاث حول كيفية تأثر حقوق نساء مجتمع الكوير بهذه القوانين والسياسات والتقاليد الأبوية، والتي تقيّد حقوق المرأة في امتلاك الممتلكات وإدارتها.

ولدى المعاينة الأولية، يجد هذا التقرير أن الانتهاكات لحقوق المرأة في الملكية هي قضية متصلة أيضا بمجتمع الكوير؛ لأنها تضر بقدرة النساء في ذلك المجتمع على عيش حياة كويرية خالية من العنف والتمييز. يشمل ذلك إجبارهن على إخفاء حياتهن الجنسية، وشركائهن، وحياتهن الكوير عن عائلاتهن البيولوجية لتجنب المزيد من التمييز في أنظمة الميراث (التي تميز أصلا لصالح الذكور)؛ ومطالبة النساء الكوير بالزواج من الرجال بهدف الحصول على الأراضي والممتلكات (تعزيز ممارسات الزواج القسري المذكورة أعلاه)؛ ومنع الشريكتين الكوير من متابعة حياتهما معا؛ وانتهاك حقوق الأفراد الكوير في حرية تكوين الجمعيات والتجمع، ما يضاعف الحواجز القائمة أمام تنظيم وبناء مجتمع الكوير.

في العديد من البلدان، القوانين التمييزية التي تقيد وصول المرأة إلى الممتلكات هي من بقايا قوانين الملكية التي سُنّت في زمن الاستعمار أو المتأثرة بشدة بها.[22] وغالبا ما تتقاطع هذه مع الممارسات التقليدية والقوانين العرفية الضارة وتزيد أثرها. وبينما كانت تحليلات آثار الاستعمار على حقوق مجتمع الميم تركز عادة على تجريم السلوك المثلي وفرض نمط ثنائي للتوجه الجنسي والتعبير والهوية الجندرية كشكل من أشكال الرقابة الاجتماعية،[23] [24] أثرت القوانين الاستعمارية المتعلقة بالملكية على حياة النساء الكوير بقدر ما أثّرت عليها القوانين الاستعمارية المناهضة للمثلية الجنسية، إن لم يكن أكثر.

ينبغي للدول إلغاء قوانين الملكية التمييزية، والقيود المفروضة على عمل المرأة، والقوانين المتحيزة جنسيا الخاصة بالأسرة، بما فيها تلك التي لا تزال موجودة في البلدان المستعمَرة سابقا. ينبغي للدول أيضا تعديل قوانين الأسرة لتوضيح مفهوم الملكية الزوجية والسماح بتقسيمها على قدم المساواة بين الزوجين، مع الاعتراف بالمساهمات المالية وغير المالية التي تقدمها المرأة.

العنف ضد النساء الكوير ذوات المظهر الذكوري (القسم الخامس)

التعبير الجندري هو مكون حاسما لكيف، ولماذا، وفي أي ظروف يتعرض أفراد مجتمع الكوير للاعتداء والانتهاك لحقوقهم. ذكرت إحدى من تمت مقابلتهن من أجل هذا التقرير من مجتمع الكوير حول التمييز الجندري أن إظهار الأشخاص الذين حُددوا على أنهن إناث عند الولادة أي مظاهر ذكورية، يمثل تحديدا حافزا لحياة مستمرة من العنف الاقتصادي، والاجتماعي، والمتعلق بمكان العمل، والنفسي، والجسدي، والجنسي.

---

[21] "World Bank. Women, Business and the Law 2020. 14 يناير/كانون الثاني 2020.
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32639/9781464815324.pdf

[22] السابق. الصفحة 19.

[23] "This Alien Legacy: The Origins of "Sodomy" Laws in British Colonialism"، هيومن رايتس ووتش، 17 ديسمبر/كانون الأول 2008.
https://www.hrw.org/report/2008/12/17/alien-legacy/origins-sodomy-laws-british-colonialism

[24] "Theresa May 'Deeply Regrets' Colonial Anti-LGBT Laws"، هيومن رايتس ووتش. 18 أبريل/نيسان 2018.
https://www.hrw.org/news/2018/04/18/theresa-may-deeply-regrets-colonial-anti-lgbt-laws

ذكر نشطاء من مجتمع الكوير في الأرجنتين، والسلفادور، وإندونيسيا، وكينيا، وقيرغيزستان، وملاوي، وسريلانكا، وتنزانيا، والولايات المتحدة أنه منذ الصغر، ثمة أنماط لباس محددة يُنظر إليها على أنها ذكورية، أو غير مطابقة للهوية الجندرية المعيارية، أو "مسترجلة"، يؤدي اعتنقاها من قبل الفتيات إلى تهديد آبائهن لهن بسحبهن من المدرسة. يضاعف ما سبق من الصعوبات التي تعانيها الفتيات أصلا في الوصول إلى التعليم عموما على مستوى العالم. بحسب روزا، وهي مدافعة عن حقوق عاملات الجنس وامرأة مثلية في السلفادور، فإن الشرطة خلال الاعتقالات والمضايقات في الشوارع، تكون "أكثر وحشية بكثير" تجاه النساء المثليات اللواتي يُظهرن مظاهر ذكورية. أضافت روزا أن هذا الأمر خطير بشكل خاص لأن التمييز في الحصول على وظائف تجاه النساء اللواتي لديهن مظاهر ذكورية هو جزء كبير من السبب الذي أجبر أساسا العديد من النساء الكوير إلى العمل الجنسي.

يتطرق هذا التقرير في مواضع كثيرة إلى العنف ضد الأشخاص الذين حُددوا على أنهن إناث عند الولادة، ولديهن مظاهر ذكورية، وهو ما يستوجب وضع المزيد من التركيز على التعبير الجندري، ولا سيما في تحليل الانتهاكات والعنف والجرائم المرتكبة وفقا للتوجه الجنسي، والتعبير الجندري، والهوية الجندرية.

ينبغي للدول إصدار تشريعات شاملة مناهضة للتمييز تحظر التمييز على أساس التوجه الجنسي أو الهوية الجندرية أو التعبير الجندري، فضلا عن أنه ينبغي إضافة التعبير الجندري بشكل صريح إلى التشريعات التي تحظر أصلا التمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجندرية. تشير المقابلات إلى أنه ينبغي للدول أيضا تقديم الحماية القانونية لطلبة المدارس ذوي/ات الهوية الجندرية غير المعيارية، وذلك على اعتبار أن غياب تلك الحماية قد يضع النساء الكوير ذوات المظاهر الذكورية في مسار مستمر من العنف والتمييز طوال حياتهن. كما يجب التحقيق فورا في تكتيكات فرض الأمن والاعتقال العنيفة التي تؤثر على حياة أفراد مجتمع الكوير على وجه الخصوص وإنهاؤها.

العنف والتحرش في مكان العمل (القسم السادس)

تكررت رواية روزا عن العنف ضد العاملات في الجنس اللواتي يُظهرن مظاهر ذكورية ضمن تقارير مماثلة من نشطاء مجتمع الكوير في غانا، وكينيا، وشبكة إقليمية في آسيا الوسطى، واللواتي ذكرن الأشكال المتعددة للتهميش الاقتصادي الذي يجبر النساء الكوير، والأشخاص غير المقيدين بالثنائية الجندرية، والرجال الترانس على العمل في الجنس، في سبب يعود إلى حرمانهم من الحماية لحقوقهم، بحسب ما قالوا.[25] ذكر نشطاء مجتمع الكوير لـ هيومن رايتس ووتش، خلال المقابلات التي جرت في بلدان أخرى، أشكالا أخرى من العنف في العمل ضد نساء مجتمع الكوير وعدم إحقاق الإنصاف، بما في ذلك في كينيا، والأرجنتين، وقيرغيزستان.

ثمة حاجة إلى أبحاث إضافية عن العنف والتحرش ضد النساء الكوير والأشخاص غير المقيدين بالثنائية الجندرية والرجال الترانس في مكان العمل، بما في ذلك الانتهاكات التي يرتكبها زملاء العمل وأصحاب العمل، والمشرفون، والأطراف الثالثة. تشير المقابلات إلى أن المجموعات المعرضة للخطر بشكل خاص تشمل كلا من الأشخاص الذين حُددوا على أنهن إناث عند الولادة ولديهن مظاهر ذكورية، والنساء غير

[25] Front Line Defenders .Sex Worker Rights Defenders At Risk. 12 أغسطس/آب 2022. https://www.frontlinedefenders.org/sex-worker-rights-report/fullreport.html?theme=false#anc2_6a

المتزوجات، والنساء الكوير ذوات المظهر الأنثوي اللواتي يخرجن إلى العمل، والأشخاص الكوير الذين هم في علاقة علنية مع أفراد كوير. في إطار العمل مع حركات مجتمع الكوير، ينبغي لأي أبحاث مستقبلية أن تتقصى انتهاكات حقوق العمال في مجالات العمل التي يقول أفراد مجتمع الكوير عنها إنها مهمة أو تحظى بشعبية أو سائدة بين أفراد مجتمعهم. وهو ما سيسمح بإصلاح حقوق العمال في مجالات أساسية للبقاء الاقتصادي لأفراد، وأزواج، ومجتمعات الكوير، من دون الحاجة إلى أي نوع من الإجراءات الجذرية في كشف التوجه الجنسي والهوية الجندرية والتي غالبا ما تجعل من الخطِر إدراج أفراد من مجتمع الكوير في الأبحاث.

ينبغي للدول سن قوانين حقوق العمل التي تحمي صراحة النساء الكوير العاملات من العنف، والمضايقة، والتمييز في العمل، بما في ذلك القوانين التي تحمي العمال من التمييز بسبب التوجه الجنسي، والهوية الجندرية، والتعبير الجندري.

حرية التنقل (القسم السابع)

أفاد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من مجتمع الكوير في تونس، ولبنان، وتركيا، والسلفادور، وقيرغيزستان، وملاوي، وسريلانكا، وتنزانيا، والولايات المتحدة وجود قيود شديدة على حرية تنقل نساء مجتمع الكوير. ثمة حاجة ملحة إلى المزيد من الأبحاث التقاطعية تتناول مثلا تأثير "الأحكام القانونية التي تحد من حرية المرأة في تحديد المكان الذي تذهب إليه وأي تسافر وتعيش"، على نساء مجتمع الكوير، كما هو الحال في المجالات الأخرى، والتي لا تزال موجودة في 30% من الدول الـ 187 التي شملتها الدراسة.[26]

بحسب توثيق دعاة حقوق المرأة والآراء التي دافعوا عنها، ينبغي للدول إنهاء الأنظمة القانونية الأبوية، مثل قوانين ولاية الرجل التي تقيد حقوق المرأة في الزواج، والدراسة، والعمل، والإيجار أو التملك، والصحة الإنجابية، والسفر؛ وكذلك الامتناع عن إصدار القوانين، والسياسات، والمراسيم، والتدابير الطارئة التي تقيّد بشكل تمييزي حرية المرأة في التنقل. يُشجع الباحثون والدعاة على النظر إلى هذه القضايا على أنها إصلاحات في مجال حقوق المرأة من ناحية، وكذلك قضايا مركزية للنهوض بحقوق مجتمع الميم من ناحية أخرى.

فضلا عن ذلك، قال الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إن القيود المفروضة على حريتهم في التنقل تنبع من تطبيق الأنظمة القانونية الأبوية المتحيزة جنسيا، والتي تؤثر على قدرة النساء الكوير على السفر والتنقل بحرية من ناحية، وتزيد العنف ضد الأزواج والأفراد الكوير في الأماكن العامة من ناحية أخرى، ما يدفعهم إلى تحديد متى، وكم مرة يغادرون فيها المنزل، وكم مرة يخرجون فيها مع شركائهم. جمعت هيومن رايتس ووتش روايات في خمس دول فقط (إيطاليا، والمكسيك، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) عن تسعة أزواج كوير قُتلوا أو تعرضوا لاعتداء وحشي منذ العام 2015. ذكر الأشخاص الذين تمت

[26] "Moving freely: Moving closer to gender equality". World Bank. 20 مايو/أيار 2019. https://blogs.worldbank.org/opendata/moving-freely-moving-closer-gender-equality#:~:text=Freedom%20of%20movement%20may%20be,2019%3A%20A%20Decade%20of%20Reform.

مقابلتهم أن مثل هذه الهجمات تدفعهم إلى الرقابة الذاتية لتحركاتهم، بسبب الخوف من مغادرة المنزل مع الشريك.

ينبغي للدول إجراء تحقيقات شاملة وشفافة في تقارير العنف ضد الأزواج والأفراد الكوير، وإنشاء مكاتب لحقوق الإنسان في أقسام الشرطة لتوفير بيئة آمنة لأفراد مجتمع الميم للإبلاغ عن انتهاكات الشرطة ومعالجة الشكاوى والتحقيق فيها دون تأخير.

الحقوق الأبوية (القسم الثامن)
أثير موضوع الحقوق الأبوية والحقوق الإنجابية كأحد المخاوف الرئيسية بين منظمي ومحامي مجتمع الكوير في الأرجنتين، والسلفادور، وكينيا، وملاوي، والمكسيك، وبولندا، وأوكرانيا، والولايات المتحدة. يريد أفراد مجتمع الكوير بشدّة تكوين أسرهم وحمايتها، بغض النظر عن قضايا تجريم السلوك المثلي أو تشريع الزواج المثلي. قال أفراد من مجتمع الكوير تمت مقابلتهم في دول عدة تُجرّم السلوك المثلي، مثل كينيا وملاوي، لـ هيومن رايتس ووتش إن إنشاء عائلة يمثل أولوية قصوى لهن، لكنهن يفتقرن إلى المعلومات حول كيفية القيام بذلك بأمان.

يدعو التقرير الدول إلى إلغاء القوانين التي تحول دون قدرة النساء غير المتزوجات والأزواج من دون عقد زواج على التبني، وإقرار قوانين تعترف بحقوق مجتمع الميم في الأبوة/الأمومة، وتعترف كذلك بالأبوة/الأمومة قانونيا للأزواج الكوير غير القادرين على الحمل، وتحميهم من الشروط التمييزية خلال محاولاتهم لتبني الأطفال. ينبغي للدول أيضا إصلاح قوانين وسياسات التبني التمييزية التي تصعّب التبني بشكل ظالم على الآباء والأمهات الكوير، والذين يعانون من العنصرية والتهميش. كما ينبغي أيضا إدخال تشريعات مناهضة للتمييز تحظر سياسات التأمين التي تميز ضد حصول الأزواج والأفراد الكوير على العلاجات المتصلة بالإنجاب، (مثل التلقيح الصناعي، وتجميد البويضات، والتبرع بالحيوانات المنوية.

اللجوء (القسم التاسع)
تشير المقابلات التي أجريت لهذا التقرير إلى أن الأمهات/الآباء والأزواج الكوير الفارين من حالات النزاع، أو من يطلبون اللجوء لأسباب متنوعة أخرى يواجهون حواجز فريدة قد تهدد حياتهم. علاوة على ذلك، تواجه العائلات الكوير أيضا حواجز فريدة تتعلق بإعادة التوطين في الخارج كعائلة واحدة. عندما ناقش الأشخاص الذين تمت مقابلتهم قضايا الهجرة واللجوء، تحدثوا في أغلب الأحيان عن التهديدات لوحدة الأسرة أثناء إعادة التوطين.

تتطلب العديد من أنظمة اللجوء أن يكون الفردان متزوجين قانونيا، أو في شراكة مدنية، أو قادرين على تقديم دليل على حياتهما معا في علاقة شبيهة بالزواج لفترة زمنية معينة قبل التقدم بطلب لم الشمل. يجعل هذا وحدة الأسرة محفوفة بمخاطر هائلة لجميع عائلات مجتمع الميم. بالإضافة إلى ذلك، الأبحاث الشحيحة حول العوائق التي يواجهها طالبو اللجوء *الأفراد* من مجتمع الكوير، سيؤدي هذا إلى إلقاء نظرة أعمق على المعاناة الفريدة التي تواجهها العائلات عندما يكون كلا الوالدين من الكوير.

ينبغي للدول وضع توجيهات واضحة بشأن اللجوء وإعادة توطين اللاجئين ولم شمل الأسرة من أجل وحدة أسرة مجتمع الميم، بحيث تسمح للأهل وللعائلات من مجتمع الكوير من اللاجئين وطالبي اللجوء بلم شملهن مع الأطفال وأفراد الأسرة الآخرين المقيمين في أماكن أخرى. علاوة على ذلك، ينبغي للدول تدريب

المسؤولين عن طلبات اللجوء على معرفة إن كانت مقدمة اللجوء من مجتمع الكوير، وتواجه خطر الاضطهاد أيضا في سياق مجموعة من القضايا الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التمييزية، والتي يواجهها طالبو اللجوء من مجتمع الكوير عادةً كأفراد وأولياء أمور وعائلات.

الصحة (القسم العاشر)

أفاد مناصرو مجتمع الكوير عن نقص حاد في الوصول الثابت والآمن إلى مجموعة واسعة من الخدمات الصحية، بما في ذلك دعم الصحة النفسية،[27] ورعاية الصحة الإنجابية،[28] وعلاج العقم،[29] وصحة الأم،[30] والاختبارات الدورية للسرطان،[31] ووصول الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية إلى الخدمات.[32] وجدت هيومن رايتس ووتش في المقابلات أن منظمات مجتمع الكوير تركز على نحو خاص على معالجة نقص خدمات العنف الجندري المتاحة للنساء الكوير، بما فيها الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والاختبار والعلاج للضحايا الكوير. كرست تمارا، وهي ناشطة مثلية تحمل صفات الجنسين في ملاوي ومؤسِّسة منظمة للكوير، حياتها لإنهاء العنف الجنسي والجندري ضد النساء الكوير بعد أن مرّت بما وصفته بـ"الاغتصاب التصحيحي" في سن 19عاما.[33] قالت لـ هيومن رايتس ووتش إن النساء الكوير في مجتمعها المحلي يموتون جرّاء الأمراض المنقولة جنسيا التي لا يتم علاجها، والمضاعفات الأخرى المتعلقة بالاعتداء الجنسي والتي يرجع سببها إلى عدم قدرتهن على التماس الرعاية بأمان في المستشفيات العامة جراء رهاب المثلية من طرف الموظفين الطبيين، في حين لا تزال المستشفيات الخاصة خارج متناول العديد منهن.

أفاد نشطاء في كندا، وكينيا، وإندونيسيا، وملاوي عن نقص في خدمات العلاج والتعافي من الإدمان التي تأخذ احتياجات مجتمع الكوير بعين الاعتبار. ينبغي للدول سن سياسات وبروتوكولات تدعم النساء الكوير ضحايا الاعتداء الجنسي، وتوفر تدابير لحمايتهن من التمييز في الحصول على الرعاية الصحية. ينبغي للحكومات أيضا العمل مع منظمات مجتمع الكوير لوضع إجراءات تسمح بتقديم الشكاوى يمكن من خلاله

---

[27] "IDAHOT 2021 - Together: Resisting, supporting and healing!"، Hivos. 17 مايو/أيار 2021. https://hivos.org/news/idahot-2021-together-resisting-supporting-and-healing/

[28] "Human Rights Campaign Fact Sheet: Lesbian, Bisexual, Queer Women Who Have Been Pregnant Are More Likely to Need Abortion Services; Demonstrates Impact Roe Reversal Would Have on LGBTQ+ People." Human Rights Campaign. 2 يونيو/حزيران 2022. https://www.hrc.org/press-releases/human-rights-campaign-fact-sheet-lesbian-bisexual-queer-women-who-have-been-pregnant-are-more-likely-to-need-abortion-services-demonstrates-impact-roe-reversal-would-have-on-lgbtq-people

[29] "You Don't Want Second Best": Anti-LGBT Discrimination in US Health Care," هيومن رايتس ووتش. 23 يوليو/تموز 2018. https://www.hrw.org/report/2018/07/23/you-dont-want-second-best/anti-lgbt-discrimination-us-health-care#7968

[30] "Health and Socioeconomic Well-Being of LBQ Women in the US". Williams Institute. UCLA School of Law. مارس/آذار 2021 الصفحة 54. https://williamsinstitute.law.ucla.edu/wp-content/uploads/LBQ-Women-Mar-2021.pdf

[31] "Silent No More: Demanding Equity in LBQ Women's Health Care," Greg Hernandez. LGBT News Now. 23 مارس/آذار 2019. https://lgbtnewsnow.org/silent-no-more-demanding-equity-in-lbq-womens-health-care/

[32] "Uganda: 'LBQ Womxn' need equal access to health". Rights Africa، Equal Rights, One Voice! 9 أبريل/نيسان 2021. https://rightsafrica.com/2021/04/09/uganda-lbq-womxn-need-equal-access-to-health/

[33] مقابلة فيديو لـ هيومن رايتس ووتش مع تمارا، مثلية ثنائية الجنس، ومدافعة عن حقوق النساء، وزعيمة منظمة لمجتمع الكوير في ملاوي. 15 يوليو/تموز 2022.

للنساء الكوير اللواتي يتعرضن لاعتداءات أو انتهاكات لحقوق الإنسان في بيئة الرعاية الصحية تقديم شكاوى وطلب الدعم والتعويض، بما يشمل تعرضهن للتمييز أو الحرمان من الخدمات أو لممارسات التحويل التي تهدف إلى تغيير التوجه الجنسي والهوية الجندرية. ينبغي تشجيع المتبرعين على العمل مع مجموعات مجتمع الكوير لدعم إنشاء برامج الصحة النفسية المجتمعية وخدمات التعافي من تعاطي المخدرات التي تأخذ احتياجات مجتمع الكوير بعين الاعتبار، مع مراعاة خاصة لاحتياجات الخصوصية للنساء الكوير المتزوجات من رجال.

النشطاء الحقوقيون (القسم الحادي عشر)

الناشطات الكوير الذين تمت مقابلتهم بهدف إعداد هذا التقرير هم قادة في مجموعة واسعة من الحركات الاجتماعية، والسياسية، والبيئية، والاقتصادية، والجندرية، وتلك التي تُعنى بالعدالة العرقية، وتلك التي تُعنى بحماية الأراضي، بما يتجاوز حدود ما يُنظر إليه عادة على أنه عمل "حقوق مجتمع الميم".[34] حدد التقرير ثلاثة تحديات رئيسية لحماية ناشطات مجتمع الميم هؤلاء: المخاطر المتعلقة بعملهن التقاطعي وهوياتهن (بما في ذلك تجريم مجتمع الميم في العديد من البلدان)؛ وافتقارهن إلى الظهور الدولي والشرعية المتصورة؛ ونقص التمويل.

رغم الاتجاه السائد عالميا نحو زيادة إظهار النشطاء وحمايتهم،[35] لا يتم غالبا الاعتراف بناشطات مجتمع الكوير كناشطات، ومن ثم يُحرمن من الوصول إلى أطر الحماية. ينبغي للدول تبنّي قوانين حماية واعتراف بالنشطاء الحقوقيين تؤكد صراحة على حقوق أفراد مجتمع الكوير كناشطات، وإنشاء آليات لحمايتهن مع موظفين مدربين على المخاطر والاحتياجات المحددة للناشطات الكوير. ينبغي أن يتواصل الموظفون في هذه الآليات مع منظمات ومجموعات مجتمع الكوير غير المسجلة، وأن يكون لديهم دعم مخصص للتهديدات الجسدية والجنسية والرقمية واللفظية التي يتلقاها نشطاء مجتمع الكوير. ينبغي للشرطة وقوات الأمن ضمان أن ناشطات مجتمع الكوير، اللواتي يبلغن عن الاعتداءات والتهديدات للشرطة، لا يتعرضن للتحرش أو الاعتداء الجنسي أو الجسدي أو اللفظي على يد عناصر الأمن، وأنهن قادرات على الإبلاغ عن الوقائع من دون خوف من الانتقام.

ينبغي للجهات المانحة إصلاح شروط التمويل التي تنطوي على قيود، والتي تجبر منظمات مجتمع الكوير على إظهار أنها تعمل حصريا على قضايا تخص مجتمع الميم، والسماح لها بتقديم طلبات والحصول على التمويل للعمل في عدة قطاعات في طيف متنوع من المجالات الحقوقية، منها حقوق المرأة؛ وحقوق الأرض والبيئة والسكان الأصليين؛ وحقوق ذوي الإعاقة؛ وحقوق المهاجرين؛ والسكن والتشرد؛ والحق في الصحة وتلقي الرعاية الصحية؛ والمساعدات الإنسانية. كما ينبغي للمانحين ضمان أن التمويل الممنوح لمنظمات مجتمع الكوير يُدرج بنودا في الميزانية تتطرق إلى أمن النشطاء، وتغطي تكاليف أماكن الاجتماعات المادية والنقل للتدريب، وبناء المجتمع، والرفاه. أخيرا، ينبغي تشجيع الجهات المانحة على دعم برامج وخدمات

---

[34] Anya Jabour. "When lesbians led the women's suffrage movement"، The Conversation. 24 يناير/كانون الثاني 2020. https://theconversation.com/when-lesbians-led-the-womens-suffrage-movement-129867

[35] انظر القسم العاشر "النشطاء الحقوقيون من مجتمع الكوير" للاطلاع على قائمة شاملة بالقوانين والآليات المخصصة لتعزيز وحماية النشطاء الحقوقيين.

الرفاه والرعاية النفسية والاجتماعية لمجتمع الكوير، والاستعلام من المنظمات المحلية صراحة عن حاجاتهم فيما يتعلق بالصحة النفسية.

الوصول إلى العدالة (القسم الثاني عشر)

تواجه النساء الكوير عدة حواجز منهجية تحول دون وصولهن إلى العدالة، بما في ذلك الحواجز التي تواجهها النساء والأشخاص غير المقيدين بالثنائية الجندرية عموما - مثل التمييز الجندري في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والقيود المفروضة على وقتهن/م ومواردهن/م بسبب مسؤوليات الرعاية، والانتهاكات الحاصلة لحقوقهن/م في التعليم وحرية التنقل – فضلا عن تلك التي يواجهها أفراد مجتمع الميم عموما – مثل نقص المحامين المدربين والراغبين في العمل مع مجتمعات الكوير، والمحاكم التي تميز ضد أفراد مجتمع الميم وعائلاتهم، والطيف الواسع من القوانين التي تعاقب أفراد مجتمع الميم لدرجة تجعل من الخطر إبلاغ الشرطة عن أي اعتداء.

بالإضافة إلى مواجهة هاتين المجموعتين من الحواجز، يستقصي التقرير خمسة عوائق إضافية أمام الوصول إلى العدالة جرّاء الافتقار إلى ما يلي: القوانين والسياسات التي تحمي حقوق مجتمع الكوير، وتوثيق العنف ضد مجتمع الكوير، وفهم ما الذي يشكل عنفا ضد مجتمع الكوير، والتمويل المستدام، واستقصاء حواجز هيكلية محددة.

## الفرح والنضالات اللاخطية من أجل الحقوق

تؤكد العديد من الموضوعات والدعوات لاستقصاءات مستقبلية، والتي عبّر عنها أشخاص من مجتمع الكوير في هذا التقرير، على الحاجة إلى البحث في مجال حقوق الإنسان والمناصرة التي تركز على تحرير مجتمع الكوير وفرحه عوضا عن مجرد البحث في العنف، والخروقات، والانتهاكات.

- يتجاوز الكفاح من أجل الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للنساء الكوير مجرد وصولهن إلى الإجهاض، والذي من دونه قد تحصل حالة وفاة، ليشمل أيضا الوصول غير التمييزي إلى علاجات الخصوبة للأزواج من مجتمع الكوير أو للراغبات في تكوين أسرة (القسم الثامن).

- كذلك، يصر النشطاء على أن أدوات فحص الاغتصاب، واختبار الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، والوقف الفوري لوفيات أفراد مجتمع الكوير من عدوى ما بعد الاغتصاب غير المعالجة (القسم التاسع) هي الحد الأدنى من الإصلاحات لدعم النساء الكوير فيما يتصل بخدمات العنف الجنسي والجندري. كما طالبوا بمنح أفراد مجتمع الكوير إمكانية الوصول إلى خدمات الحماية من العنف الجنسي والعنف الجندري، بما في ذلك الوصول إلى خدمات الصحة النفسية التي تأخذ احتياجات مجتمع الكوير بعين الاعتبار، أو تلك يقودها أفراد كوير، ورعاية المتابعة طويلة الأجل، وتمويل المساحات المجتمعية لمجتمع الكوير، والتي تشكل جميعها أمورا مهمة في الاستجابة للأزمات وضمان دعم الضحايا، وتقدم لهم دعما كافيا أثناء رحلة تعافيهم.

- كان العنف ضد النساء من مجتمع الكوير اللواتي يُظهرن مظاهر ذكورية (القسم الخامس) موضوعا أساسيا في المقابلات. تحدّث الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أيضا عن "الحرية" و"السلام" و"الفرح" التي وجدوها في الملابس وقصّات الشعر التي يُنظر إليها على أنها ذكورية. تشير العديد من الشهادات إلى رفض النساء الكوير التنازل عن هذا الفرح فقط لإرضاء المعلمين أو العائلات أو حتى الشرطة. كذلك، ذكرت النساء الكوير اللواتي يُظهرن مظاهر أنثوية ليس قضايا الإلغاء، والتخفي، والتحرش الجنسي، والترهيب فحسب، بل أيضا القوة والاستعادة في إضفاء الطابع الكويري على المظاهر الجندرية التي تُقرأ تقليديا على أنها مؤشر على التوجه الجنسي الغيري. حماية الحق في التعبير الجندري بحرية وأمان لا تقتصر ضرورته على منع العنف، بل هو ضروري أيضا لتعزيز الفرح.

تشير نتائج هذا التقرير أيضا إلى الحاجة إلى العمل المستقبلي الذي يتخطى التقدم المعياري لحقوق مجتمع الميم ليعمل بطرق تتماشى بشكل أفضل مع القضايا ذات الأولوية في مجتمع الكوير. ومثل هذا العمل ممكن، حيث وجد التقرير السنوي لـ "إيلغا" لعام 2020 أن العديد من البلدان نجحت في سن قوانين تمنع التمييز على أساس التوجه الجنسي، رغم أنها لا تزال في الوقت ذاته تُجرّم السلوك المثلي.[36] وجد التقرير:

[36] Lucas Ramon Mendos, Kellyn Botha, Rafael Carrano Lelis, Enrique López de la Peña, Ilia Savelev and Daron Tan, *State-Sponsored Homophobia 2020: Global Legislation Overview Update* (Geneva: ILGA World: ILGA، ديسمبر/كانون الأول 2020).

> قد يفترض المرء أنه بعد أن يلغي كيان ذو ولاية قضائية تجريم السلوك الجنسي المثلي بالتراضي، ستتمثل الخطوة التالية الواجب اتخاذها في إقرار أشكال الحماية ضد جرائم الكراهية والتحريض على الكراهية والتمييز. أو إذا كان لدى الكيان ذي الولاية القضائية أصلا سبلا للحماية ضد التمييز وجرائم الكراهية، فقد يفترض البعض أن الهدف النهائي للناشطين سيتمثل حينها في تكريس الحماية في دستور البلد كخطوة طبيعية تالية في هذا المسار نحو المساواة القانونية الكاملة.
>
> لكن نود أن نحذر بشأن هذا الافتراض... تظهر تعقيدات السياق المحلي أن التقدم قابل لأن يتحقق بطرق لا تسير وفق هذا المسار الخطي النظري.
>
> وبينما يبدو هذا متناقضا، فقد تمكّن النشطاء من الدعوة في العديد من البلدان التي لديها قوانين تجرّم السلوك المثلي إلى تمرير قوانين تحمي من التمييز على أساس التوجه الجنسي. فعلى سبيل المثال، بينما تطبق باربادوس، وكيريباتي، وسانت لوسيا، وساموا، وتوفالو تدابير حماية ضد التمييز في العمل، تستمر أطرها القانونية أيضا في تجريم النشاط الجنسي المثلي ... [وهو ما يثبت] أهمية التعاطي مع هذه المسألة من دون عقلية النهج الواحد المناسب في جميع الأوضاع.[37]

أكدت المقابلات مع قادة مجتمع الكوير، بالإضافة إلى أبحاثنا حول خلفية حركاتهم وتقاريرهم، أن النضال من أجل حقوق مجتمع الميم ليس نضالا "في خط مستقيم" في العديد من البلدان، فضلا عن أن هذا النوع من الفهم الخطي، في الواقع، غير متزامن مع كيفية فهم مجتمع الكوير لحياته، وعائلاته، ومجتمعاته وحمايته إياها. يتجلى هذا بجلاء في دعوات مجتمع الكوير إلى تأمين موارد تنظيم الأسرة وحقوق الوالدين في البلدان ذات السياقات القانونية التي تبدو معارضة لوجود مجتمع الميم فيها في الأساس، ناهيك عن الإنجاب وأمن الأسرة (انظر القسم السابع "حقوق الوالدين").

النضالات الاجتماعية والقانونية لإلغاء تجريم المثلية الجنسية، وإلغاء قوانين مكافحة "اللواط" التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية، وإضفاء الشرعية على المساواة في الزواج ليست متطلبات أساسية للأزواج من مجتمع الكوير لنيل حقوق الأبوة/الأمومة، بما في ذلك الحق في التبني والحصول على علاج الخصوبة، وهي أمور ذكر أفراد الكوير الذين جرت مقابلتهم أنها مهمة للغاية لهم. تقدم الأبحاث وإرشادات السياسة التي تنتجها مجموعات الكوير نفسها الاتجاه للتغلب على الترتيب المعياري المفترض لحقوق مجتمع الكوير. يدعو بحث حول *التجارب الحية لنساء مجتمع الكوير في كينيا*[38]— وهو بلد يستمر في تجريم السلوك المثلي – الحكومة ومسؤولو الصحة العامة إلى "إطلاع النساء الكوير حول المسارات المختلفة لتكوين أسرة كنساء كوير في كينيا"، بغض النظر عن المرحلة التي توصلت إليها جهود إلغاء تجريم السلوك المثلي. ستتحسن حياة أفراد مجتمع الكوير في جميع أنحاء العالم على نحو ظاهر إذا كانت ثمة تربية إنجابية تركز على خصوصية مجتمع الكوير؛ أو في حالة إلغاء قوانين التبني التمييزية التي تقصر التبني على الأزواج فقط في اليابان؛ أو

---

37 السابق.

38 "Research on The Lived Experiences of Lesbian, Bisexual and Queer Women in Kenya" Coalition of African Lesbians, Gay and Lesbian Coalition of Kenya. فبراير/شباط 2017. https://galck.org/wp-content/uploads/2017/01/Research-on-the-lived-experiences-of-LBQ-women-in-Kenya.pdf

عند إنشاء خدمات صحة إنجابية ناجحة في الأرجنتين تسمح للأشخاص من جميع أنواع الجندر في مجتمع الكوير بالاستفادة من قوانين الخصوبة المثالية للبلاد؛ أو لدى إجراء حملات لإزالة وصمة التبني عموما في زيمبابوي. لا تتطلب أي من هذه عدم تجريم السلوك المثلي، أو حتى يجب أن تستند إليه.
الإبداع، والتخلي المتعمد عن التقدم الخطي المفترض لحقوق مجتمع الميم، هما أمران بالغا الأهمية للبحوث التي تركز على مجتمع الكوير وقدرة أفراده على عيش حياة كاملة وسعيدة.

# التوصيات

إلى المانحين الداعمين لمبادرات المجتمع المدني

- ضمان إمكانية حصول منظمات ومجموعات الكوير التي تدعم ضحايا الزواج القسري، وتعمل على إنهاء هذه الممارسة، على التمويل وضمان الحصول عليه بهدف إنهاء الزواج القسري والزواج بالإكراه، بما في ذلك زواج الأطفال، والسعي والعمل بشكل استباقي إلى دعم هذه المجموعات.
- تشجيع الحكومات على إعداد خطة عمل وطنية شاملة لإنهاء الزواج القسري والزواج بالإكراه تتضمن صراحة القضاء على جميع أشكال ممارسات تغيير التوجه الجنسي والهوية الجندرية من خلال عملية تشاور واسعة.
- المشاركة في إعداد ودعم تنفيذ خطط العمل الوطنية الحكومية لإنهاء الزواج القسري والزواج بالإكراه.
- إصلاح المتطلبات التقييدية للتمويل، والتي تجبر مشاريع مجتمع الكوير على اقتصار تقديم خدماتها على مجتمع الميم الأوسع، والسماح لها بالتقدم والحصول على التمويل للعمل في عدة قطاعات في طيف متنوع من المجالات الحقوقية، بما فيها حقوق المرأة؛ وحقوق الأرض والبيئة والسكان الأصليين؛ وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وحقوق المهاجرين؛ والسكن والتشرد؛ والحق في الصحة وتلقي الرعاية الصحية؛ والمساعدات الإنسانية.
- ضمان أن التمويل لمنظمات مجتمع الكوير يُدرج بنودا في الميزانية تتطرق إلى أمن النشطاء الحقوقيين، واستشارة منظمي مجتمع الكوير المحليين فيما يتعلق بالمخاطر واحتياجات الحماية.
- إذا سمحت الظروف الأمنية، تقديم أو تغطية تكاليف المساحات المادية للنشطاء الحقوقيين في مجتمع الكوير لعقد الاجتماعات والدورات التدريبية وبناء المجتمع ورفاهه، بما في ذلك تكاليف النقل الآمن إلى هذه الأماكن.
- دعم البرامج والخدمات للرفاه والرعاية النفسية والاجتماعية لمجتمع الكوير، واستشارة المنظمات المحلية فيما يتعلق باحتياجاتها المتعلقة بالصحة النفسية.
- دعم جهود الحكومة الوطنية لإعداد خدمات صحة نفسية مجتمعية مناسبة وذات جودة وطوعية.
- تركيز الدعم على الخدمات والدعم الموجه للمجتمع، بما فيها خدمات الصحة النفسية، وضمان مراعاة هذه البرامج للجندر.
- تمويل المبادرات ومشاريع المجتمع المدني التي يقودها مجتمع الكوير، والتي تركز على توفير الخدمات لمجتمعاتهم، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات الطبية، والمساعدة المالية، والمساعدة القانونية، والتوظيف.

إلى الحكومات

- إعداد خطة عمل وطنية لإنهاء ممارسات الزواج القسري والزواج بالإكراه تتضمن صراحة القضاء على جميع أشكال ممارسات تحويل التوجه الجنسي والهوية الجندرية. التعاون مع منظمات مجتمع الكوير المحلية والوطنية في كل مرحلة من مراحل وضع المفاهيم، والصياغة، والتنفيذ لضمان التواصل الهادف مع ضحايا الزواج القسري وزواج الإكراه من مجتمع الكوير.

- التأكد من أن القانون يعاقب على الترهيب والانتقام العنيفين ضد الأشخاص الذين يرفضون الزواج، وضمان تلقي الضحايا خدمات قانونية وطبية ونفسية-اجتماعية ملائمة ومراعية للجندر والتوجه الجنسي والتعبير والهوية الجندرية.
- الامتناع عن تعزيز السرديات القائلة إن أفراد مجتمع الكوير يمكنهم، أو ينبغي لهم، تغيير توجههم الجنسي أو هويتهم الجندرية أو تعبيرهم الجندري، وإدانة لهذه الروايات الضارة وناشريها علنا عند حدوثها.
- إنهاء قوانين، وسياسات، وممارسات ولاية الرجل التي تتطلب إذن ولي الأمر الذكر عند اتخاذ قرارات تتعلق بحقوق المرأة، بما في ذلك القواعد التي تقيّد حقوق المرأة في الزواج أو العمل أو الدراسة أو الإيجار أو التملك أو السفر من دون إذن ولي الأمر الذكر.
- إنشاء آليات لحماية النشطاء الحقوقيين، مع موظفين مدربين على المخاطر والاحتياجات المحددة لنشطاء مجتمع الكوير. يجب أن تكون هذه الآليات متاحة لنشطاء مجتمع الكوير، وتقدم دعما مخصصا للتهديدات الجسدية، والجنسية، واللفظية التي يتلقاها هؤلاء النشطاء.
- إنشاء دورات تدريبية إلزامية شاملة حول التوجه الجنسي والهوية والتعبير الجندريين للمعلمين وموظفي المدارس الآخرين على المستويات جميعها، تعمل على تدريب المعلمين حول العنف الجندري ضد النساء الكوير، والأشخاص غير المقيدين بالثنائية الجندرية، والرجال الترانس، والمفاهيم المتعلقة بالتوجه الجنسي والهوية الجندرية والتعبير الجندري.
- بالتعاون مع المنظمات المجتمعية، ضمان أن التدريب متاح لأخصائيي الخدمات الصحية، بمن فيهم المعالجين والأطباء والأطباء النفسيين وأطباء العائلة، وكذلك الأخصائيين الاجتماعيين، فيما يتعلق بالتوجه الجنسي والهوية الجندرية والتعبير الجندري والاحتياجات والحقوق الخاصة بمرضى مجتمع الكوير.
- ضمان أن النظام الصحي العام يوفر إمكانية الوصول إلى رعاية الصحة الإنجابية، وفي حال عدم توفرها، تغطية التكاليف أو السداد بموجب خطط التأمين الصحي الخاصة والعامة.
- توضيح الحق في ممتلكات الزوجية التي يمكن إدارتها على نحو مشترك على الأقل أثناء الزواج، وتوزيعها بشكل منصف بعد الطلاق، ومنح الميراث إلزاميا بعد وفاة أحد الزوجين، وتوفير وسيلة مشتركة لحماية حقوق المرأة في التملك، بما يتماشى مع الالتزامات الدولية بموجب المادة 16 من "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (سيداو)، التي تنص على القضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج... و[منح] نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه".
- عند إقرار قانون العمل الذي يحمي من التمييز على أساس التوجه الجنسي، والهوية الجندرية، والتعبير الجندري، إصدار تعميم لإبلاغ جميع أصحاب العمل بأن القانون سيعاقب على التمييز ضد عاملات/عمال مجتمع الكوير، وتخصيص موارد كافية في الميزانية لتفعيل الاستراتيجيات.

إلى الهيئات التشريعية الوطنية

*التحرر من التمييز*

- إصدار تشريع شامل مناهض للتمييز يحظر التمييز على أساس الجندر أو الجنس أو التوجه الجنسي أو الهوية الجندرية أو التعبير الجندري، ويتضمن تدابير فعالة لتحديد هذا التمييز ومعالجته.

- إضافة التعبير الجندري صراحةً إلى التشريعات التي تحظر التمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجندرية.
- إدخال الحماية القانونية لطلبة المدارس الابتدائية والثانوية ذوي/ات الهوية الجندرية غير المعيارية، وذلك على اعتبار أن غياب تلك الحماية قد يضع أفراد مجتمع الكوير ذوي/ات المظاهر الذكورية في مسار مستمر من العنف والتمييز طوال حياتهم.
- التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي تحمي من التمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسية والتعبير الجندري، بما في ذلك:
  - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
  - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
  - اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
  - اتفاقية "منظمة العمل الدولية" الخاصة بالعنف والتحرش (C190).
- مواءمة القوانين المحلية مع الالتزامات القانونية الدولية، بما في ذلك عبر صياغة واقتراح إصلاحات تشريعية لإلغاء تجريم العلاقات المثلية والتنوع الجندري.
- تعديل قانون الأسرة لإزالة النصوص المتعلقة بطاعة المرأة للرجل.
- إصدار تشريعات تحظر على أصحاب العمل، بما في ذلك الوزارات والمؤسسات الحكومية، مطالبة النساء بالحصول على إذن ولي الأمر الذكر من أجل العمل أو القيام بأي أنشطة متعلقة بالعمل، وفرض عقوبات على أصحاب العمل الذين يقومون بذلك.
- سن قوانين العمل التي تشمل الحماية من التمييز والتحرش والعنف الجندري، والجنسي، والتوجه الجندري، والهوية الجندرية، والتعبير الجندري في العمل.

الحق في الموافقة الحرة والكاملة على الزواج

- صياغة قوانين وسياسات وبروتوكولات تحمي الأفراد الكوير من ممارسات الزواج القسري أو الزواج بالإكراه.
- تحديد الحد الأدنى لسن الزواج بوضوح على أنه 18 عاما، بغض النظر عن الجندر، ومن دون استثناءات، وضمان أن الأشخاص الذين تعرضوا للزواج القسري في أي عمر قادرون على السعي لإبطال الزواج.
- ضمان مساواة المرأة بالرجل في حق الطلاق.
- تعديل قانون الأسرة لضمان أن المرأة يمكنها، على قدم المساواة مع الرجل، عقد الزواج وإنهائه، بما في ذلك عبر إلغاء شرط إذن ولي الأمر للمرأة بالزواج والطلاق.

*الحق في التملّك*

- إلغاء قوانين الملكية التمييزية، والقيود المفروضة على عمل المرأة، والقوانين المتحيزة جنسيا الخاصة بالأسرة، بما في ذلك القوانين التي تعود إلى حقبة الاستعمار، والتي ما زالت قائمة في العديد من البلدان المستعمَرة سابقا.

- تعديل قانون الأسرة لتوضيح مفهوم الملكية الزوجية والسماح بتقسيمها على قدم المساواة بين الزوجين في وقت فسخ الزواج لجميع المجتمعات، مع الاعتراف بالمساهمات المالية وغير المالية التي تقدمها النساء.

الحق في العمل

- سن قوانين العمل التي تشمل الحماية من التمييز والتحرش والعنف على أساس الجندر، والجنس، والتوجه الجنسي، والهوية الجندرية والتعبير الجندري في مكان العمل.
- إلغاء تجريم العمل في الجنس، وهي مهنة يشتغل بها أحيانا أفراد كوير، منهم نساء كوير لديهن مظاهر ذكورية، والأشخاص غير المقيدين بالثنائية الجندرية، والرجال الترانس بسبب ممارسات التوظيف التمييزية في مجالات العمل الأخرى.

*الحق في الصحة*

- سن السياسات والبروتوكولات التي تدعم الأفراد الكوير ضحايا العنف الجنسي.
- تقديم سياسات تعزز توافر وإمكانية الوصول وجودة خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي-الاجتماعي من دون تمييز، بما في ذلك الخدمات المتخصصة والمشورة لضحايا العنف الجنسي.
- تقديم حماية غير تمييزية لأفراد مجتمع الكوير في الحصول على الرعاية الصحية.
- تقديم سياسات تعزز توافر خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وإمكانية الوصول إليها، وجودتها من دون تمييز.
- إنشاء خدمات الصحة النفسية والدعم المجتمعية الطوعية، والتي يمكن الوصول إليها والتي تستند إلى التوجه الجنسي والهوية الجندرية والتعبير الجندري، بما في ذلك من خلال خدمات الدعم النفسي ودمج خدمات الصحة النفسية في نظام الرعاية الصحية الأولية، بالتشاور مع تجمعات مجتمع الكوير التي لديها تجارب معيشية لظروف الصحة العقلية ومع دعم الجهات المانحة والشركاء الدوليين.
- إلغاء تجريم الإجهاض في جميع الظروف وتنظيمه بطريقة تحترم بالكامل استقلالية جميع الأشخاص الحوامل.
- توسيع نطاق المهنيين المؤهلين لإجراء عمليات الإجهاض ليشمل، على سبيل المثال، مساعدي التمريض والممرضات والقابلات والأطباء غير الإكلينيكيين، لزيادة إمكانية الوصول إلى المهنيين الطبيين الداعمين لمجتمع الكوير.

*حرية التنقل*

- صياغة وإقرار تشريعات يوضح الأهلية القانونية الكاملة للمرأة في سن الـ18، ويأمر بأن تعكس جميع القواعد والممارسات الحكومية الأهلية القانونية للمرأة على قدم المساواة مع الرجل.
- الامتناع عن إصدار القوانين والسياسات والمراسيم وإجراءات الطوارئ التي تقيد حرية المرأة في التنقل، وتكافح التمييز في الممارسة المتعلقة بحرية المرأة في التنقل.

*الحق في الحياة الأسرية ووحدة الأسرة*

- إلغاء القوانين التي تمنع النساء العازبات والأزواج غير المتزوجين من التبني.
- إقرار مشاريع قوانين الاعتراف الأبوي/الأمومي الشاملة لمجتمع الميم، والتي تعترف صراحة بالأبوة/الأمومة القانونية من غير حمل للآباء/الأمهات الكوير، وتحميهم من التمييز فيما يتعلق بمطالبهم بتبني أطفالهم.
- إصلاح القوانين التمييزية حول الخصوبة، وإدخال تشريعات مناهضة للتمييز تحظر سياسات التأمين التي تخلق حواجز غير متناسبة ضد الأفراد والأزواج الكوير الذين يحصلون على علاجات الإنجاب، مثل التلقيح الاصطناعي وتجميد البويضات والتبرع بالحيوانات المنوية.
- ضمان أن الأمهات/الآباء الكوير يُعاملن كأوصياء على أطفالهن، وبشكل مساوٍ للرجال، بحيث يتمتعن بالأهلية القانونية لفتح حسابات مصرفية للأطفال بشكل مستقل، أو تسجيلهم في المدارس، أو اتخاذ قرارات صحية، أو السفر معهم.

حقوق النشطاء الحقوقيين

- اعتماد قوانين حماية واعتراف بالنشطاء تؤكد صراحة على حقوق النشطاء الكوير المدافعين عن حقوق الإنسان.
- إنشاء آليات لحماية النشطاء الحقوقيين، مع موظفين مدربين على المخاطر والاحتياجات المحددة للنشطاء الكوير، بحيث تكون هذه الآليات متاحة صراحة لنشطاء هذا المجتمع، وذات دعم مخصص تجاه التهديدات الجسدية والجنسية واللفظية والرقمية التي يتلقاها نشطاء هذا المجتمع.
- ضمان عدم تعرض النشطاء الكوير اللواتي يبلغن الشرطة عن الاعتداءات والتهديدات للتحرش أو الاعتداء الجنسي أو الجسدي أو اللفظي على يد عناصر الأمن، وقدرتهم على تقديم بلاغات بالوقائع من دون خوف من الانتقام.
- إشراك النشطاء الكوير من ذوي الإعاقة، ولا سيما أولئك المتأثرين بالحرمان من الأهلية القانونية، في عملية إعداد وتنفيذ إصلاحات الأهلية القانونية والتدابير المحددة اللازمة لتسريع أو تحقيق المساواة الفعلية للأشخاص ذوي الإعاقة من مجتمع الميم، على النحو المحدد في المادة 5 من "اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة".

*إلى قوات الأمن*

- إجراء تحقيقات شاملة وشفافة في تقارير العنف ضد الأفراد والأزواج الكوير.
- إنشاء مكاتب لحقوق الإنسان في أقسام الشرطة لتوفير بيئة آمنة لأفراد مجتمع الميم للإبلاغ عن انتهاكات الشرطة ومعالجة الشكاوى والتحقيق فيها دون تأخير، وضمان تدريب الموظفين المسؤولين عن هذه المكاتب بشكل صحيح على قضايا مجتمع الكوير، بما في ذلك التعبير الجندري، والزواج القسري والاغتصاب التصحيحي والاعتداء الجنسي.
- إنهاء المضايقات التمييزية والمتحيزة ضد المرأة التي يتعرض لها الأفراد والأزواج والنشطاء الكوير، بما في ذلك من قبل الشرطة وقوات الأمن عند نقاط التفتيش.
- إنهاء الاعتقالات على أساس التوجه الجنسي أو الهوية الجندرية أو التعبير الجندري.
- التحقيق الفوري وإنهاء عمليات فرض الأمن وتكتيكات الاعتقال العنيفة التي تؤثر بشكل تمييزي على حياة الأشخاص الذين حُددوا على أنهن إناث عند الولادة، ويُظهرن مظاهر ذكورية.

- ضمان عدم حرمان أي ضحية جريمة من المساعدة أو إلقاء القبض عليها أو مضايقتها بسبب توجهها الجنسي أو هويتها الجندرية أو تعبيرها الجندري أو حالتها كعاملة في الجنس. حماية حق مجتمع الكوير في الإبلاغ عن الجرائم من دون التعرض لخطر الاعتقال.
- إيقاف المداهمات ضد الاجتماعات وورش العمل التي ينظمها نشطاء الصحة ونشطاء مجتمع الميم.
- ضمان أن مجموعات مجتمع الكوير قادرة على التنظيم من دون ترهيب أو تدخل رسمي.

*إلى إدارات الصحة الوطنية*

- ضمان التدريب الشامل لجميع المهنيين الصحيين، بما في ذلك المتخصصين في الصحة النفسية ومقدمي خدمات الإجهاض ومقدمي خدمات العنف الجنسي والجندري، على قضايا التوجه الجنسي والتعبير والهوية الجندرية والاحتياجات الخاصة لمرضى مجتمع الكوير، والشراكة مع منظمات تجمعات مجتمع الكوير في تقديم هذه التدريبات.
- إنشاء آلية للشكوى يمكن من خلالها للضحايا الكوير ممن تعرضوا لانتهاكات أو خروقات حقوقية في بيئة الرعاية الصحية، بما في ذلك التمييز أو الحرمان من الخدمات أو ممارسات تغيير التوجه الجنسي والهوية الجندرية، تقديم شكاوى وطلب الدعم والانتصاف.
- العمل بالاشتراك مع منظمات مجتمع الكوير على وضع مبادئ توجيهية شاملة حول ضمان وتوفير خدمات الإجهاض المجانية والآمنة والقانونية.
- ضمان أن وثائق السياسات والاستراتيجيات الصحية تستند إلى الأدلة، وتتوافق مع الممارسات الرشيدة المعترف بها دوليا، وتنص صراحة على توفير خدمات الرعاية الصحية للمرضى الكوير.
- الموافقة على الرسائل الصحية المصممة والمدققة من قبل المجتمع لمجتمعات الكوير والتي توفر معلومات حول القضايا الصحية لأفراد ذلك المجتمع، بما في ذلك الوصول إلى الرعاية الشاملة لضحايا العنف الجنسي.
- تقديم الدعم والدعوة علنا لإلغاء تجريم السلوك الجنسي المثلي الطوعي والتنوع الجندري.

*إلى القضاء*

- إعداد مبادئ توجيهية للممارسة بشأن تقسيم ممتلكات الزوجية عند فسخ الزواج، وضمان تدريب القضاة على هذه المبادئ التوجيهية، وإقامة شراكة مع منظمات وجماعات مجتمع الكوير في إعداد المبادئ التوجيهية والدورات التدريبية بأنفسهم.
- في إجراءات الطلاق، إدراج ما يلي في اعتبارات المساهمة:
  - مدة العلاقة.
  - تأثير رعاية الأطفال والمسؤوليات المنزلية على التعليم وقدرة الزوج المعال على الكسب؛
  - الدخل الحالي والمستقبلي المحتمل لكل من الزوجين؛
  - قدرة الزوج المعال/ة على إعالة نفسه/ة؛
  - صحة وعمر كل من الزوجين؛
  - احتياجات الزوج/ة المعال/ة ومستوى معيشته/ا؛
  - وسائل الدعم الأخرى للزوج/ة المعال/ة؛

- المساهمات التي يقدمها الزوج/ة المعال/ة لتحقيق الإمكانات المهنية للآخر.
- الإسراع في الالتماسات المشتركة للطلاق وتقسيم الممتلكات الزوجية، والحد من ضرورة السفر المتكرر إلى المحاكم، لا سيما عندما تجعل المسافة أو القيود المالية مثل هذه الرحلات عبئا.
- التوقف عن إصدار قرارات المحكمة التي تتطلب من الوالدين في مجتمع الكوير من غير القادرين على الإنجاب تبني أطفالهم.
- تدريب المسؤولين عن طلبات اللجوء على تحديد معرفة إن كانت مقدمة اللجوء هي شخص كوير وتواجه أيضا خطر الاضطهاد في سياق مجموعة من القضايا الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التمييزية، والتي يواجهها طالبو اللجوء من مجتمع الكوير عادةً كأفراد وأولياء أمور وعائلات.